وحاصله انه اذا وضع ماء العصير لحاجة او لاستعجال التخلل فوجهان اي والراجح عدم الطهارة فان وضعه لحاجة طهر بلا خلاف وعليه ينزل قول البغوي لو ألقى لحاجة العصر طهر بلا خلاف لانه من ضروريته بخلاف نحو البصل يعني وبخلاف القاء ما بعد العصر فانه ليس من ضروريته ومراده بالقاء حال العصر ما يعسر على الثقل لستخرج به ما بقي فيه من الحلاوة وبقية ما الغ وسالت عنه فقيل انه يستخرج جوز حلاوة الثقل يعسر الماهر ثم رأيت ذلك على العصير ومثل ذلك ما يوضع على العصير من الماء لتكثير الدد وما يوضع فيه من السكر ونحوه لتكثير الحلاوة فمتى كان هذه الصور يطهر انتهى وتنزيله الضرورة في كلام البغوي على الحاجة موافق لما قدمته وما ذكر في القاء ما بعد العصر واضح اذ لا حاجة اليه فضلا عن الضرورة ويدل له ما ذكره في وضعه على العصير لتكثير الدد لكن سيأتي نحو ذلك للقاضي فقال لا يضر صب الماء في العصير استعجالا للتخلل ولا صب الماء في العصير بعد خلط عصره تكثيرا للخل واستخراجا لحلاوة من الثفل قال له في ذلك عرضا صحيحا انتهى وما ذكره في الاولين لعله مبني على رأيه الضعيف الآتي ان مصاحبة العين لا يضر لكن تعليله يفهم ان ذلك مبني على الاصح وحينئذ فالاوجه خلافه كما ان الملحوظ الحاجة ولا حاجة في ذلك وليس مجرد الغرض حاجة كما هو ظاهر انتهت عبارة شرح العباب وحاصلها ان المنقول المعتمد طهارة ما يأتي بالتخلل لان الماء من ضروريتها وان مثلها في ذلك ثقل العنب الذي يحتاج في استقصاء عصره الى ما لا بد منه من ضروريته استخراج بقية ما فيه وان كل ما الاحتياج اليه يضر طرحه فاذا تخلل ما طرح فيه لا يطهر وان وضع عليه الماء قبل التحمر لانه صاحبته عين لا يحتاج اليها فنجسه ومثل الماء في ذلك نحو السكر الذي يوضع في العصير لتكثير الحلاوة فيضر الا ان فرض تحمره فانه يطهر بالتخلل ومنه يؤخذ انه لو عصر انبذة مختلفة ثم خلطها وهي عصير فتخمرت ثم تخللت طهرت وهي غير بعيد ولا بأس فيه كلامهم فيما لو طرح على الخل عصير لان الخل يستحيل خمرا فنظروا ثم الغالب خلاف ما نحن فيه فان الاكل يتخمر فاذا تخلل طهر اخذا من كلامهم فيما لو وضع خمر على خمر اخرى فانهما يطهران وان كانا من جنسين كما يأتي وان الرطب اذا اعتصر ولم يختلط به ماء وتخمر

ثم تخلل طهر خلافا قطعا ولو باشر فيه خلاف النبيذ ويعلم ان ما الناجس اذا لم يخالطه غير فتخمر ثم تخلل طهر قطعا ايضا ولو باشر فيه خلاف النبيذ لما علم مر الفرق ان ذاك فيه ما وهذا لا ما فيه والخلاف السابق في الرطب ليس في طهارته بالتخلل وانما هو في ان عصيره هل يأتي منه داخل من غير ما او لا فالقايلون لا يأتي منه الا ما الا يقولون لو فرض انه اتى منه غير ما طهر قطعا فالخلاف ليس في طهارته بفرض انه حاصله حمل فلذا يقال في ما الناجس وقول السايل وما لو كم فيما اذا كان ثم ناجس اخر جوابه ذكرته في الشرح المذكور وعبارته قال البغوي وتبعه صاحب الانوار والمزجد وان تعقبه لرسيصة بانه لم يرد لكن في كلام غيره ما يؤخذ منه واعتمده او تعفن مر خمر الدن او ادخل فيه شيء فارتفعت بسببه ثم اخرج تعادت كما كانت لي فلا تطهر الا ان صب عليها خمر قبل التعفن حتى ترتفعت الى الموضع الاول انتهى لكن عبارة اولك في المسئلة الاولى في مسئلة النقص ولو اخذ منها شيء او هي اي الخمر تغير المضغ بالنقص لشمول لما لو كان بسبب تشرب الدن او انعقادها بواسطة هواء ونحوه والحكم بعدم طهارة الخل في هذه الصورة ليس ظاهرا بل الذي يتجه الطهارة هنا نظير الارتفاع بالعلياء لان كلا ليس بفعل فاعل فسومح به قال البغوي واما لم يطهر في الحالة الاولى وهي ما لو ارتفعت بفعل فاعل كان وضع في الدن ظرف فارتفعت بسببه اما الدن فلعدم الفرجة واما الخمر فلانتقالها بنجس مخالفة في الحالة الثانية وهي ما لو ارتفع قبل ضافة تخمر اخرى فانها تطهر بالتخلل لان اجزاء الدن الملاقية للخل لا خلاف في طهارتها تبعا لما انتهى وقوله قبل ضافة الذي تبعه المضغ وغيره عليه يقتضي انها لا تطهر فيما لو غمرت بها بعد ضافة وتعلله يقتضي خلافه قال شيخنا شيخ الاسلام زكريا يسقط عمله والموافق لكلام غيره انها لا تطهر مطلقا لمصاحبتها عينا وان كانت من جنسها وقال غيره لعله تصوير لتحقق انغمار موضع الارتفاع ونظر بعضهم في كلام شيخنا المذكور ولعل ما خالف قول المحرر كشيخه وابن العماد واحترز الشيخان بقولهما التفصيل الآتي في طرح العصير على مثله الوطرح خمر فوقه خمر فانها تطهر ويحمل التفصيل بين ان يكون الخمر من جنسها فتطهر او من غير جنسها كما اذا نصب التبيذ على الخمر فلا تطهر انتهى وكان